



مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies - University of Karbala



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:



ما وراء الخلاف الشيعي - السني في العراق



استراتيجية هزيمة داعش في العراق وسوريا



إعادة البعث للعراق



السنة الثانية

العدد ((٩٠))

الاثنين / ٨ / ٩ / ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا
خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

فَهْؤُا الْمَطب

الافتتاحية

٣ | مجلس العلاقات الخارجية يسلط الضوء
على الاستراتيجية الأمريكية في العراق

مقالات استراتيجية

٤ | ما وراء الخلاف الشيعي - السني في العراق

٦ | استراتيجية هزيمة داعش في العراق وسوريا

١٣ | إعادة البعث للعراق

١٦ | مساعدة رئيس الوزراء العراقي القادم على اغتنام الفرصة

٢٠ | حان الوقت لتغيير افتراضات
الولايات حول الإرهاب والأمن والعراق

٢٢ | متابعات إعلامية بمناسبة أحداث الموصل

هيئة التحرير

رئيس التحرير
المهندس عماد محمد الحسين
هيئة التحرير
د. حيدر حسين آل طعمت
د. علي أحمد فارس
حيدر رضا محمد
حسين باسم عبد الأمير
مؤيد جبار حسن
لقاء حامد عباس
إعلام المركز
ليث علي شمران
الموقع الإلكتروني
أحمد ستار جابر
التصميم والإخراج الفني
حنان محمد باقر
التدقيق اللغوي
م.م. علاء صالح عبيد

مجلس العلاقات الخارجية يسلط الضوء على الاستراتيجية الأمريكية في العراق

القطريين والسعوديين.

٥- ومرة أخرى نرى الأذان الصاغية لهذه الشهادة، عندما تدخل الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته مباشرة بموضوع تنحية المالكي، بعد أن كان هذا الملف في الدرجة الثانية من الاهتمام.

٦- المطلوب من رئيس الوزراء الجديد تخفيف قبضته على وزارتي الدفاع والداخلية، وهذا من تجليات الحكومة الضعيفة، لأنهم لا يريدون رجلاً قوياً يقف أمام خطط التقسيم.

٧- استخدام المساعدات العسكرية الأمريكية كوسيلة لبناء النفوذ والتأثير على الحكومة في بغداد.

٨- هناك رغبة بإعادة إرسال عشرة آلاف عسكري أمريكي إلى العراق وبالتدريج، فهم خرجوا من الباب وسيعودون من شباك داعش، وهذا يدل على التسرع وعدم نضج قرار الإصرار على الانسحاب.

٩- هناك تأكيد على الاعتراف بتقسيم العراق بحكم الأمر الواقع، وضرورة الدفع باتجاه إصلاحات أكبر على المستوى الوطني كي تحصل أقاليم ومحافظات العراق على سلطة أكبر، الأمر الذي سيمهد للأقاليم والتقسيم والتجزئة.

١٠- هناك دعوة واضحة لعدم إيقاف مبيعات البترول الكردية رغم أنها قد تثير غضب بغداد، لأن الكرد يمثلون الحليف الأول للأمريكان في العراق.

١١- هناك دعوة واضحة للاعتماد على العشائر السننية لأنها العنصر الأهم في إيقاف داعش وهم الوحيدون الذين باستطاعتهم منافسة داعش في الحصول على دعم السنة، وهذا من مقدمات تهيئة الأرضية لإنشاء الإقليم السني بعيداً عن تدخل حكومة بغداد.

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لثاني أهم وثيقة تسلط الضوء على السياسة الأمريكية في العراق، وهي شهادة الخبير الاستراتيجي "ماكس بووت" أحد متخصصي "مجلس العلاقات الخارجية" أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي، والوثيقة الأولى نُشرت في الأعداد السابقة وهي شهادة مقدمة أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي من قبل المتخصص والخبير الاستراتيجي "كينيث بولاك". ونود هنا تسجيل الملاحظات الآتية:

١- هناك مبالغة واضحة بخطر تنظيم داعش على مستوى العالم، الأمر الذي يلمسه المراقبون بقوة في هذه الأيام، وهو أكبر تهديد بعد أحداث ٩/١١/٢٠٠١، وهذا التضخيم المتعمد للخطر ما هو إلا محاولة لإعادة تأكيد الزعامة العالمية للولايات المتحدة.

٢- توصيات "ماكس بووت" بدعم الجيش السوري الحر وتقديم نصف مليار دولار، وجد أذاناً صاغية من خلال إعلان اوباما المطابق تماماً لهذه التوصية، الأمر الذي يدل على أهمية مجلس العلاقات الخارجية كمطبخ للأفكار والسياسات الاستراتيجية الأمريكية، وعلى أهمية "ماكس بووت" كخبير استراتيجي.

٣- هناك عبارة في قسم مناقشة السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري تدل على طريقة التفكير الأمريكية، فهو يقول عن الجيش السوري الحر: فهم مستعدون لخوض المعارك نيابة عنا فقط إذا ما منحناهم السلاح والخبرات.

٤- وهناك عبارة أخرى في القسم نفسه توضح دور المخابرات الأمريكية في الأحداث السورية القادمة: ويمكن اليوم دعم المقاتلين المعتدلين في سوريا بشكل مباشر عن طريق المخابرات الأمريكية دون الاعتماد على المسؤولين

ما وراء الخلاف الشيعي - السني في العراق

الكاتب: توم روغان / مدون وكاتب عمود في صحيفة الديلي تلغراف

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

صحيفة ناشيونال ريفيو أون لاين - ٢٣/٦/٢٠١٤

من الواضح أن العراق بلد معقد وهو أكثر من مجرد مجموع لثلاثة أجزاء، فتقسيم العراق الذي ينادي به الكثيرون سيعمل فقط على تكريس الفصل الطائفي الذي يرغب به كل من داعش وإيران، وسيحفز المتشددين على العداء الدموي ويعزل المعتدلين ومن لديهم القدرة على تقديم التنازلات من كلا الجانبين، وإن اختصار السياسات العراقية في مجموعة من التسميات التقليدية يعد خطأ جسيماً

وبعد كل ذلك فإن عدد السكان الشيعة يعادل ضعف عدد السكان السنة. لذلك فإن فكرة التجانس الكبير بين المجتمعات السياسية الشيعية والسنية أصبحت محل شك كبير. فلأخذ مثلاً الانتخابات العراقية عام ٢٠١٤، لقد كان الفائزون الرئيسون بها ثلاثة تكتلات شيعية وثلاثة سنية وثلاث كردية. ومع أن اياد علاوي زعيم ثاني أكبر كتلة سنية هو من الشيعة إلا أن حركته السياسية اعتمدت

على مبدأ الوطنية العراقية. ومن خلال الواقع الانتخابي يظهر بأن القضية السياسية العراقية أكبر وأكثر تعقيداً من مجرد التقسيم الطائفي الشيعي السني. وللإنصاف يمكن القول بأن المجتمع السياسي

الكردي له أجدته المستقلة الخاصة به. فليس من قبيل الصدفة قيام القوات الكردية بانتهاز الفرصة واستغلال الفوضى الناتجة عن تقدم داعش في بعض الأراضي العراقية. ومع وجود الحرب الطائفية عام ٢٠٠٦ و الكارثة الحالية الناتجة عن تعاطي

عند متابعة المحللين على التلفاز قد يعتقد المرء أن الفوضى في العراق لها مصدر بسيط وهو الخلاف الشيعي السني وهذا الأمر غير صحيح. فالأزمة العراقية نتاج سلسلة من الأحقاد القديمة المحتملة منذ مئات السنين. وخطونا تجلى في إزاحة الشخص السني السيئ "صدام حسين" من السلطة وتقديم الدعم إلى الشيعة المدعومين من قبل إيران بدله.

أخطاء متابعة

أولاً، وقبل كل شيء ينبغي معرفة أن الانقسام المذهبي بين المسلمين الشيعة والسنة هو انقسام قديم ولكنه ليس قديماً جداً كما يدعي المؤرخون. فهذا لانقسام بدأ

مع استشهاد الإمام الحسين في معركة كربلاء عام ٦٨٠ ميلادية.

وثانياً، إن صدام كان أكثر من مجرد رجل سيء، لأنه ارتكب جرائم بحق مئات الآلاف، وثالثاً، ومع غياب الحكومة الاستبدادية كان حتماً أن يكون للأحزاب الشيعية دور أساسي في المستقبل السياسي العراقي.



شعوراً طيباً، ولكن هذه المطالبة غير منتجة أبداً. فالتأثير السياسي في الشرط الأوسط يتحقق بقضيتين، الحضور والموثوقية. وهذه المشكلة ليست مجرد مشكلة نظرية فبالنسبة لأمريكا الفهم الأفضل للسياسات العراقية يقدم فرصة كبيرة لهم.

لنأخذ مثلاً غزو داعش للحدود المشتركة بين العراق وسوريا والأردن، فعلى الورق نجد أن اعتداء داعش على محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية يبدو أنه دليل إضافي على القصة المتداولة للخلاف الشيعي السني، مع ذلك ووفق معطيات التاريخ الحديث لا يمكن أن تخضع عشائر الأنبار لسيطرة داعش. ورغم أن داعش قد تعلمت أن قتل كل الأطراف المخالفة لا يخدم برنامجه، إلا أن ايديولوجيتها ستتسبب بالنهاية في انشقاق المجتمع الذي تدعي أنها تمثله. فصب الأشخاص في الشوارع لا يجذب الأصدقاء.

من الواضح أن العراق بلد معقد وهو أكثر من مجرد مجموع لثلاثة أجزاء، فتقسيم العراق الذي ينادي به الكثيرون سيعمل فقط على تكريس الفصل الطائفي الذي يرغب به كل من داعش وإيران. وسيحفز المتشددين على العداة الدموي ويعزل المعتدلين ومن لديهم القدرة على تقديم التنازلات من كلا الجانبين. فالعراق بلد للعديد من الايديولوجيات والأجندات، مثله مثل أميركا، فرون بول وجورج بوش لديهما منظورات مختلفة جداً رغم أن كلاهما ينتمي للحزب الجمهوري. ومن هنا يمكن القول بأن اختصار السياسات العراقية في مجموعة من التسميات التقليدية يعد خطأ جسيماً.

المالكي مع السلطة وداعش، مازال العراقيون من الطائفتين يعتقدون مبدأ التسامح في حالات التجاور المختلط والزواج المختلط والوحدة الوطنية. وفي الحقيقة نجد أن الخدمات التي قدمتها دكتاتورية صدام للمسلمين السنة لا تعدو عن كونها أسطورة، ففي الواقع استخدم صدام السياسات الطائفية لبناء وتقوية سلطته الشخصية. ويمكن القول إن أفضل من دعم مبدأ التسامح في العراق هو آية الله العظمى السيد علي السيستاني الذي حافظ على استقلاله عن رجال الدين في قم. فقد أظهر السيستاني ومن خلال الدعوة لتشكيل حكومة جديدة إدراكاً كبيراً بأن حل المشاكل المعقدة في العراق يتطلب حواراً عابراً للطائفية.

أما آية الله الخامني فلا يبدو أنه مهتماً كثيراً بالحوار فهو يبحث أولاً عن توسيع سلطة الحكومة الإيرانية، لذلك كان معارضاً للتدخل الأمريكي في العراق. ويمكن وضع تسمية بسيطة للمشكلة الرئيسية في العراق هي في التحليلات غير المكتملة وإغراء التفسيرات التي تبدو شاملة ورغم أن هذا الإغراء مفهوم إلا أنه لا يساعد أبداً على الحل.

وبالنظر إلى علاقة إدارة اوباما مع المالكي وكما قلنا سابقاً، حتى لو كان المالكي مصاباً بجنون العظمة وحتى لو كان يمثل قيادة بها الكثير من الإشكالات فقد كان متوقعاً منه التوجه نحو إيران (بالخصوص الحرس الثوري الإيراني)، ويظهر ذلك عندما كتب اوباما عام ٢٠١١ بشأنه بأنه شريك يستحيل التعامل معه، ومن هنا فإن التزام اوباما الجديد مع العراق لم يكن لمجرد مواجهة داعش ولكن أيضاً لتخفيف علاقة المالكي بإيران. إن المطالبة بتغيير المالكي كشرط أساسي لدعم الولايات المتحدة قد يعطي

استراتيجية هزيمة داعش في العراق وسوريا

شهادة قدمها "ماكس بووت" أمام لجنة الخدمات

المسلحة في الكونغرس الأمريكي، الدورة الثانية

مجلس العلاقات الخارجية - ٢٠١٤/٧/٢٩

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

طالما ليست هناك خطة لتقسيم العراق تحظى بقبول عالمي، فسيكون من الصعب تقسيم المناطق المختلطة مثل الموصل وبغداد، ولكن ينبغي الاعتراف بتقسيم العراق بحكم الأمر الواقع، والعمل لبناء التحالفات مع السكان المحليين، وينبغي الدفع باتجاه إصلاحات أكبر لحصول أقاليم ومحافظات العراق على سلطة أكبر

يفدون من أجل التدريب وترسيخ عقائدهم كما حصل في مالي وأفغانستان. نعم إن بعضهم لا يترك المكان حتى يقتل في مقارعه للأعداء المحليين ولكن نسبة صغيرة منهم تغادر بعيداً على أمل استهداف البلدان الموالية للغرب أو حتى البلدان الغربية نفسها. **لقد قدر مسؤولو الاستخبارات الغربية بأن هناك حوالي ١٠٠٠٠ مقاتل أجنبي التحقوا بالمعركة ضد بشار الأسد وأن ٣٠٠٠ منهم قد يكونوا أوروبيين أو يحملون الجوازات الغربية بضمنهم على الأقل ١٠٠ من الأمريكان، وما زالت هذه الأرقام مستمرة بالتنامي.**



يجب أن نخشى كثيراً من وجود دولة إرهابية جهادية في وسط الشرق الأوسط. والسؤال الأصعب هو ماذا يمكن أن نفعل حيالها؟ وما يجب علي فعله الآن هو تقديم بعض الأفكار للعمل في سوريا والعراق مع اشتراط أن فرص النجاح ستزداد إذا عملنا بسرعة لمعالجة التهديد قبل تفاقمه وتوسعه.

يبدأ الكاتب بشكر أعضاء الكونغرس لاستدعائه من أجل الاستماع حول خطورة الوضع الأمني الذي تواجهه الولايات المتحدة والناتج عن احتلال داعش لمساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية. وقدم في البداية تقريراً حول تاريخ داعش وارتباطها السابق بتنظيم القاعدة وكيفية تشكيل دولة خلافة عاصمتها الرقة السورية وتسمية الخليفة الجديد لها. كما أشار إلى التهديد المباشر الذي تضمنته رسالة الخليفة المزعوم الأخيرة إلى الولايات المتحدة.

فتى لو كانت داعش مشغولة الآن عن التركيز على حربها ضد الولايات المتحدة بمقاتلة القوات الأمنية العراقية ليس هناك شك بأن سيطرتها على الأراضي الكبيرة في البلدين تسلط الضوء على مخاطر الإرهاب الدولي. ففي كل مرة يسيطر بها المتشددون السلفيون على أراضٍ كبيرة يحولون دولتهم إلى مكان استقطاب يجذب الجهاديين الدوليين الذين

كانت لدينا فرصة عام ٢٠١١ عندما بدأت الثورة ضد بشار الأسد لدعم الجيش السوري الحر المعتدل نسبياً من أجل الإطاحة بالديكتاتورية. وبسبب فشلنا في ذلك تم تهميش الجيش السوري الحر وتقدمت للواجهة بعض الجماعات الراديكالية المدعومة من بعض المانحين في دول الخليج وغيرهم مثل جبهة النصرة وداعش. وفي الوقت نفسه ازداد اعتماد بشار الأسد على دعم فيلق القدس الإيراني ووكلائه في لبنان مثل حزب الله. وما حصل اليوم هو أن كلا من هاتين

المجموعتين المتشددتين من السنة والشيعنة قد قسمتا البلد بينهما. ومن الأمور القليلة التي توحد الجانبين لسوء الحظ هي كرههما للولايات المتحدة (الشیطان الأكبر).

ما زالت لدينا اليوم فرصة كبيرة لتحقيق أهدافنا في

سوريا من خلال زيادة تسليح وتدريب الجيش السوري الحر. ولكن لغاية الآن لا يوجد من يقدم سياسة بديلة أفضل. ببساطة إن ترك الصراع يستمر ليس هو الخيار الأفضل وذلك ليس لأسباب إنسانية فقط ولكن لأسباب استراتيجية أيضاً. فالصراع لن يبقى داخل سوريا كما توقع كثيرون ولكن سينتقل إلى الدول المجاورة كما حصل في العراق. وهو أيضاً زرع استقرار لبنان وهدد بإحداث الشيء نفسه في الأردن. وسينمو أثر هذه الحرب البربرية مع الوقت إذا لم نعمل شيئاً لاحتواء الأضرار.

لهذا السبب أقترح وبتردد دعم الإدارة الأمريكية

لطلب ٥٠٠ مليون دولار لتسليح وتدريب مقاتلي الجيش السوري الحر.

والتردد هنا ليس بسبب الشك بالرغبة بدعم الجيش الحر - وهو الوحيد الفعال في المدن السورية - ولكن بسبب الشك بالتزام الحكومة الأمريكية. فقد لاحظت أن وزارة الدفاع الأمريكية وكما نشرت صحيفة وول ستريت في السادس عشر من تموز تخطط لتدريب ٢٣٠٠ من القوات - وهو أقل بكثير من الحجم المطلوب - خلال مدة ١٨ شهراً والتي لن تبدأ قبل السنة القادمة، وهذه أرقام صغيرة جداً لا يمكن أن تحقق شيئاً على الأرض. **فالإدارة**

الأمريكية تحتاج لبرنامج أكثر طموحاً لدعم الجيش الحر والذي يمثل الحل القيم الوحيد في سوريا بين المتطرفين من حزب الله والقاعدة. في الحقيقة إن مقاتلي الجيش الحر سيسعدون كثيراً باستهداف هذين الخصمين لأمريكا.



فهم مستعدون لخوض المعارك نيابة عنا فقط إذا ما منحناهم السلاح والخبرات. لذلك علينا أن نكون حذرين باختيار الجهة التي ندمعها فلا نريد إعادة تجربة "رد الفعل السلبي" كما حصل في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي عندما تحول أغلب الدعم الذي قدمناه بسبب اعتمادنا على السعودية وباكستان إلى الجهاديين المتشددين مثل حكمتيار وحقاني بدلاً من القادة المعتدلين مثل أحمد شاه مسعود. ويمكن اليوم دعم المقاتلين المعتدلين في سوريا بشكل مباشر عن طريق المخابرات الأمريكية دون الاعتماد على المسؤولين القطريين والسعوديين.

الذين قاتلوا سابقاً القاعدة إلى التحول نحو معسكر الإرهاب لأنهم أصبحوا يرون داعش المدافع الوحيد عن المجتمع السني ضد القمع "الفارسي".

كما أن ميول المالكي الطائفية أضرت أيضاً بالقدرات القتالية للقوات الأمنية العراقية. فهذه القوات تراجعت قدرتها منذ رحيل القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١. فقد أبدل المالكي القادة المحترفين بآخرين سيئين موالين له سياسياً. وهؤلاء المسؤولون الطائفيون لا يمكنهم قيادة القوات العسكرية بشكل فاعل كما لاحظت ذلك صحيفة نيويورك تايمز في

١٦/ تموز عندما نقلت عن أحد المتطوعين في محافظة بابل الآتي: "يطلب من المتطوعين العمل في درجات حرارة تتجاوز الخمسين درجة مئوية دون توفير مقادير كافية من المياه ومع القليل من الطعام. كما أن عليهم تجهيز أنفسهم

ببأقي المعدات العسكرية مثل الرصاص وحتى الأسلحة أحياناً".

هذه الفقرة تصف بالخصوص حال المتطوعين الشيعة الذين تم تجنيدهم لدعم الجيش العراقي، ولكن صعوبات إمداد الجيش كانت أكثر حدة. والنتيجة كانت انخفاضاً كبيراً في المعنويات مما سبب هروب عشرات الآلاف من القوات العراقية عند مواجهة أعداد قليلة من مقاتلي داعش المتشددين في الموصل.

ونتيجة للانهايار الكبير في القوات العسكرية اضطر المالكي للاعتماد على الميليشيات الشيعية التي توجه

ونجاحنا في دعم الجيش الحر سينقل له المبادرة من المتشددين السنة والشيعة أو على الأقل سيحد من قدرة داعش على مهاجمة مناطق أخرى. في النهاية فإن دعم الجيش الحر إذا تضمن ضربات عسكرية كما حصل في ليبيا، فسيكون له إمكانية الإطاحة بنظام الأسد. وإذا كان لا بد من حدوث ذلك فعلى الولايات المتحدة وشركائها الاستعداد لترسيخ استقرار البلد بعد سقوط النظام بشكل أفضل مما حصل في ليبيا والعراق وأفغانستان. ومثل هذا التخطيط يجب أن يبدأ الآن حتى لو كان

الهدف النهائي - وهو سقوط الأسد - يبدو أبعد مما كان عام ٢٠١١ عندما أعلن الرئيس اوباما "جاء الوقت لتتحي الرئيس الأسد لصالح الشعب السوري".

إيجاد بديل للمالكي



حتى لو لم يستطع الجيش

الحر التغلب على نظام الأسد في وقت قريب، ولكن يمكنه على الأقل فرض ضغوط على داعش في معاقلها على الأراضي السورية. وسنحتاج أيضاً إلى خطة لمقاتلة داعش على الأراضي العراقية، حيث حققت هناك مكاسب سريعة في الشهور القليلة الماضية عندما احتلت الموصل وتكريت فضلاً على احتلالها الفلوجة ومناطق واسعة من الأنبار قبل ذلك الوقت. والمهمة ستكون معقدة بسبب الطبيعة الطائفية لحكومة المالكي، فلدى رئيس الوزراء ميول ضد السنة إذ يضطهد السياسيين السنة الكبار وقادة أبناء العراق مما قاد العديد من السنة

يمكن لأحد السيطرة بشكل مباشر على كل من وزارتي الدفاع والداخلية كما فعل المالكي - وهذا ضروري لضمان عدم المخاطرة بالعودة إلى الدكتاتورية.

إن مسؤولي الإدارة الأمريكية تحدثوا كثيراً عن إبعاد المالكي ولكننا لغاية الآن نتساءل فيما إذا كانوا قد عملوا ما فيه الكفاية لتحقيق ذلك. يبدو أن هذا الأمر أصبح قضية من الدرجة الثانية لأن من يهتم بها هو السفير الأمريكي وأحياناً نائب الرئيس جو بايدن، أما الرئيس اوباما فلم يتدخل لغاية الآن في

هذه القضية ولا حتى وزير خارجيته كيري، فلا الرئيس ولا وزير خارجيته قد دعى القادة السياسيين العراقيين مباشرة لتغيير المالكي ولم يتحدثوا إلى الجمهور أبداً حول هذه القضية. بل كان تركيزهم فقط على مسألة

غزة وأوكرانيا وغيرها من القضايا. ونظراً للمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها الوضع في العراق ينبغي أن تتدخل الرئاسة بطريقة أفضل من ذلك.

ومادم المالكي في السلطة فإن تقديم الدعم الكبير للقوات الأمنية العراقية سيأتي بنتائج عكسية. ولكن ذلك لا يمنع من لعب الدور الفاعل في إيقاف تقدم داعش حتى لو كان المالكي في السلطة. **في الحقيقة كلما قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً أكثر كلما ازداد نفوذها على العملية السياسية في العراق، بينما إذا لم نعمل أي شيء فسوف نتخلى عن دورنا في العملية السياسية لصالح إيران ووكلائها.**

من قبل قاسم سليمانى قائد فيلق القدس الإيراني والذي بات يقضي الكثير من الوقت في العراق وحتى قريباً من خطوط القتال، كما ظهر منذ مدة في سامراء وهي من المدن الكبيرة شمال بغداد والتي ما زالت تحت سيطرة الحكومة العراقية. وكما حصل في سوريا فإن الميليشيات الشيعية التي تدار من قبل فيلق القدس كانت صارمة في التعامل ليس فقط مع المتمردين السنة ولكن أيضاً مع المدنيين السنة. والنتيجة الحصول على دائرة مفرغة: **فكلما سار الوضع الطائفي نحو الأسوأ نجد الميليشيات القاسية**

الموجهة من إيران تصبح أكثر شراسة دفاعاً عن الحكومة، وهذا ما يخيف المدنيين السنة ويقودهم أكثر إلى أحضان داعش ويصبح عندها الوضع الطائفي أكثر سوءاً.



فكيف يمكننا إيقاف هذه الديناميكية المختلفة؟ نحتاج

لاستراتيجيتين سياسية وعسكرية. الاستراتيجية السياسية ينبغي أن تبدأ بمحاولة دفع البرلمان العراقي بتشكيل حكومة جديدة لا يقودها المالكي. فيصعب تخيل إمكانية تحقيق تقدم على داعش بوجود حكومة يقودها المالكي المعروف بميوله الطائفية الشيعية. فالعراق يحتاج إلى قائد يمكن أن يثبت مصداقيته أمام السنة بالطريقة التي أداها المالكي أعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ برعاية الولايات المتحدة، ولكن المالكي لن يستطيع تحقيق ذلك بعد أن فقد مصداقيته. وهذا القائد الجديد ينبغي أن يقبل بالقيود التي رفضها سابقاً المالكي على سلطته - بالخصوص ضرورة توزيع سلطة الحكومة المقبلة بحيث لا

مراكز مشتركة مع أشخاص عراقيين يتم اختيارهم بعناية (من القوات الأمنية والعشائر والبيشمركة). لقد وضع الأمريكيان أصلاً مركزين للعمليات المشتركة مع العراقيين في كل من بغداد وأربيل وكلاهما يعملان الآن مما يمكن الاستخبارات من كلا البلدين بالحصول على معلومات إضافية بضمنها الطلعات الجوية المتزايدة على الأراضي العراقية.

ويمكن أن يساعد المستشارون في تدعيم المقاتلين المتبقين من الوحدات العسكرية العراقية مثل قوات العمليات الخاصة العراقية ومساعدتهم بمقاومة الضغوط السياسية التي تستهدف السياسيين السنة. ويمكن للمستشارين أيضاً أن يساعدوا في وظائف التخطيط والاستخبارات التي يعجز عنها العراقيون، فهناك العديد من القوات العراقية التي ما زالت تواجه داعش وتقاومه بشكل فاعل وهم يستحقون تقديم المساعدة لهم، كما يمكن للمستشارين أن يساعدوا البيشمركة في الوقت نفسه وهي تمتلك الكثير من صفات الوحدات العسكرية المهنية وكذلك عشائر الأنبار التي تعد أقل تنظيماً ولكنها يمكن أن تكون فاعلة بسبب معرفتها الكبيرة بالتضاريس البشرية والجغرافية عند مقاتلة داعش كما فعلت أعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ويمكن لوحدات التحكم الأرضية أن تستدعي الضربات الجوية وهي مهمة يصعب تنفيذها دون وجود عيون أمريكية على الأرض لضمان استهداف المتشددين السنة وليس المعارضين السنة لرئيس الوزراء نوري المالكي. وهذه الطريقة ساهمت كثيراً في دحر طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١. **وطبعاً ينبغي أن لا نتوقع نتائج سريعة في العراق ولكن قوات داعش التي**

ما هو نوع القوات التي نحتاجها في العراق

أرسل الرئيس اوباما في الأسابيع الأخيرة عدداً من المستشارين إلى العراق مع بعض العناصر الأمنية الموجودة يصل عددها إلى حوالي ٨٢٥ جندياً أمريكياً، وهذه بداية جيدة ولكنها مجرد بداية. **فإذا أردنا النجاح في دحر داعش نحتاج لوجود أكبر من القوات والاستخبارات للتعامل مع أربع مهام رئيسية هي:** جمع وتوزيع المعلومات، بناء وحدات عسكرية استشارية (ليس فقط من الجيش العراقي ولكن أيضاً من العشائر السنية والبيشمركة الكردية)، توجيه الضربات الجوية، واستعمال العمليات الخاصة المباشرة. وفي الميدان على القوات الأمريكية التعامل بحذر ليس فقط مع القوات الأمنية العراقية ولكن مع جميع المجموعات المسلحة الثلاث الرئيسية: القوات الأمنية العراقية (أو على الأقل عناصره التي لا تكون تحت السيطرة الإيرانية)، والعشائر السنية والبيشمركة الكردية.

لماذا نحتاج إلى كل الأنواع الأربعة من المتخصصين؟

الاستخبارات الجيدة دائماً ما تكون شرطاً أساسياً لنجاح عمليات مكافحة التمرد، وضرورتها أكبر حتى من ضرورتها في الحروب التقليدية لأن الأعداء في حالات التمرد لا يرتدون زياً موحداً. ولاعتقال أو قتل العدو يجب أولاً تحديده وهنا تأتي الحاجة للاستخبارات. والعراقيون لديهم قدرات استخبارية بشرية جيدة إلى حد ما، ولكنهم يفتقرون إلى القدرة على جمع الإشارات الاستخبارية وغيرها من البيانات الفنية، ولديهم صعوبة في تحليل وتوزيع المعلومات الناتجة. وهذه مهمة أفراد الاستخبارات الأمريكية، فكل من المدنيين والعسكريين يمكن جمعهم في

وإصرار الإدارة على مثل هذه المصادقة عام ٢٠١١ أصبح عقبة لا داعي لها.

وهل لدى مقاتلي فيلق القدس الإيراني هذه الاتفاقية الأمنية؟ طبعاً لا، فإذا لم يحتاجها الإيرانيون لماذا نحتاجها نحن؟ وبوجود الاتفاقية أو عدم وجودها ينبغي نشر أعداد محدودة من القوات العسكرية ليس لأخذ موقع على الأرض ولكن للتعامل مع المهام الخاصة التي تم تحديدها سابقاً.

بلد واحد أو ثلاثة

كما اقترحنا سابقاً أن نشرنا للقوات العسكرية لا يُظهر أي محاباة للقوات الأمنية العراقية. وينبغي نشر قواتنا بين القوات الأمنية العراقية والعشائر السنية والبيشمركة للحفاظ على علاقات جيدة مع المعتدلين في جميع الطوائف الثلاث.

هل يعني ذلك بأننا يجب أن نتخلى عن شبح العراق؟ ليس بالضرورة، طالما ليست هناك خطة لتقسيم العراق تحظى بقبول عالمي. فسيكون من الصعب - بالخصوص تقسيم المناطق المختلطة مثل الموصل (مقسمة بين العرب والأكراد) وبغداد (بين الشيعة والسنة) - ولكن ينبغي على الأقل الاعتراف بتقسيم العراق بحكم الواقع وهو فعلاً موجود، والعمل بإطار من التحالفات مع السكان المحليين أينما وجدوا. وينبغي أن ندفع باتجاه إصلاحات أكبر على المستوى الوطني كي تحصل أقاليم ومحافظات العراق على سلطة أكبر، فبلد متنوع مثل العراق يحتاج لنظام فيدرالي ليبقى.

إن أكثر ما نملك من تحالفات ذات مصداقية هو مع حكومة إقليم كردستان، وتجب الاستفادة من دعوتهم لتواجد القوات الأمريكية مع قوات البيشمركة دون

بدأت تأخذ شكل الجيوش التقليدية ستكون أيضاً عرضة لدقة الغارات الأمريكية خصوصاً عندما ينتقل مقاتلوها على شكل قوافل.

ويمكن لقوات العمليات الخاصة أن تساعد في إنجاز كل المهمات السابقة، إذ يمكن لقوات المستوى الأول - قوات دلتا ووحدات النخبة- أن تجري هذا النوع من قيادة عمليات ممنهجة لاستهداف داعش التي أصبحت علامة تجارية للمتطرفين الإسلاميين. وبالاستناد إلى جمع المعلومات الدقيقة يمكن ضرب المستويات العليا والمتوسطة من قيادات داعش بغارات جوية، مما يسهل القضاء على التنظيم حتى لو كانت هذه الغارات لا تستطيع القضاء تماماً على تنظيم كبير بحجم داعش.

ليست لدي خطة يمكن تقديمها لكم ولكن تخميناتي العلمية تقدر أننا بحاجة لعشرة آلاف مقاتل على الأقل بضمنهم العناصر اللوجستية والأمنية المطلوبة للسماح لأفراد الاستخبارات والمستشارين وأجهزة التحكم على الأرض والعمليات الخاصة بأداء مهامهم بهامش مقبول من الأمان. وهذا أقل من العدد الذي أوصى به القادة الأمريكيين ليبقى في العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١ لضمان القدرة على تنفيذ الاتفاقية الأمنية مع العراق.

وكما نعلم أن الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية SOFA انهارت وقد تم سحب جميع القوات الأمريكية. ولكن الافتقار للاتفاقية لم يمنعنا من نشر ٨٢٥ مقاتلاً في العراق في المدة السابقة، ولا ينبغي أن يمنعنا من نشر بضعة آلاف من المقاتلين في العراق خصوصاً بالاتفاق مع قادته المحليين. بمعنى عدم الحاجة إلى تصديق الكونغرس على مثل هذه الاتفاقيات،

الأمريكان بالتدخل، ولكن أيضاً على عدم الالتزام. فقد رأينا في العراق وسوريا ضرائب كبيرة مثل ظهور دولة أصولية جديدة قد يكون خطرها أكبر من خطر طالبان في أفغانستان.

أتمنى أن نجد طريقة لدرء داعش دون زيادة التورط الأمريكي في العراق ولكن لا توجد مثل هذه الطريقة. ومرة أخرى أقول أنا لا أدفع باتجاه شن حرب أخرى على الأرض ولكن ما أنصح به هو نشر حكيم ومحدود للمدربين والمشغلين والمراقبين ووكلاء الاستخبارات الأمريكيين، الذين ستكون مهمتهم الأساسية حشد معارضي داعش من السكان المحليين. **ومهمة قواتنا ودبلوماسييننا واستخباراتنا هي في تحفيز ردود أفعال قوية لمنع المتطرفين من الاستفادة من أهم نصر يحققه منذ ٩/١١.**

الأخبار الجيدة هي أننا لم نخسر المعركة وقد يبدو هناك أمل بالنسبة للوضع العراقي اليوم. ولكن يجب أن نتذكر بأن التوقعات اليوم تبدو أكثر تشاؤماً مما كانت عليه أواخر عام ٢٠٠٦ عندما كتب كبير ضباط البحرية الأمريكية حول محافظة الأنبار وكان الافتراض السائد آنذاك هو خسارة الحرب. ولكن الجنرال دايفد بترايوس عاد وقال عندها: "الصعوبة لا تعني فقدان الأمل". وقد أثبت ذلك بترايوس والقوات الأمريكية من خلال نجاحهم في الهجمة التي فككت تنظيم القاعدة وانخفاض العنف بنسبة ٩٠٪ وسمحت للسياسة العراقية بالعمل مجدداً. ويمكن تحقيق مثل هذا النجاح اليوم دون الحاجة للأعداد السابقة من القوات الأمريكية، ما دمنا نمتلك مهارة التحشيد وتمكين المعارضين من السكان المحليين في كل من سوريا والعراق ضد المتشددین الدواعش.

الخوف من رد فعل عنيف من بغداد (وهذا منفذ جيد لإرسال العاملين في قيادة العمليات المشتركة الخاصة والطائرات من دون طيار لمهاجمة داعش في الموصل والمناطق المجاورة لها). وكذلك يجب عدم إيقاف مبيعات البترول الكردية رغم أنها قد تثير غضب بغداد.

وبينما الكرد يمثلون الحليف الأول للأمريكان في العراق فإن العشائر السنية هي العنصر الأهم في إيقاف داعش لأنهم الوحيدون الذين باستطاعتهم منافسة داعش في الحصول على دعم السنة.

وهناك انشقاقات في حركات التمرد - خصوصاً بين داعش والصداميين وبين الإسلاميين والقوميين العلمانيين - يمكن استغلاله بمهارة من قبل القوات العسكرية والدبلوماسيين والاستخبارات الأمريكية. وتجب مراعاة المشاعر القومية لدى العشائر السنية عند التحدث عن انفصال إقليم كردستان، فقد كان لانشقاق القبائل السنية خلال تمرد ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الدور المهم في القضاء على القاعدة في العراق. واليوم من الضروري بذل ما بوسعنا لجعل العشائر السنية تواجه داعش، وهذه المهمة ستتحسن بشكل كبير عند تغيير القيادة في بغداد، رغم أن عملنا يجب نقوم به بغض النظر عن تحقق وإنجاز هذا التغيير.

الخلاصة: كسب المعركة ما زال ممكناً

أنا أدرك بأن الاستراتيجية التي سلطت الضوء عليها هنا يصعب تسويقها خصوصاً إلى الشعب والكونغرس الأمريكي الذي أنهكته الحروب. فالجميع يتذكر كابوس الحرب في العراق ولا يرغب أحد بالتورط هناك مرة أخرى. ولكن كما تعلمنا منذ عام ٢٠١١ بأن هناك أثمان باهظة ليس فقط على التزام

إعادة البعث للعراق

الكاتب: شاين هاريس / من كبار الموظفين في السياسة الخارجية الأمريكية، ومتخصص بالاستخبارات والأمن السيبراني الأمريكي
مجلة الفوريين بويسي - ٢٠١٤/٨/٢١

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

هناك علامات في الآونة الأخيرة تشير إلى نمو الانقسام بين القيادات العليا في النقشبندية وداعش، فإذا أنهى جيش النقشبندية العقد مع داعش وساعد الحكومة العراقية والقوات الأمريكية على مقاتلة الإرهاب، فإن ذلك من شأنه أن يقطع شوطاً كبيراً في استقرار البلد وربما يقود لمصالحة سياسية أوسع يشترك من خلالها السنة في حكومة شيعية أكثر شمولية

الذي كان واحداً من أهم المطلوبين في العراق خلال الاحتلال الأمريكي.

قد لا يشكل داعش مع النقشبندية تحالفاً طبيعياً، فالأول يسعى لإلغاء الحدود العراقية الحالية وتأسيس دولة خلافة بينما الثاني حركة علمانية ترغب بإعادة السلطة الرسمية والنفوذ الذي كان لها قبل الاجتياح الأمريكي للعراق

عام ٢٠٠٣. ولكنهم يشتركون اليوم بمعارضتهم وكرهيتهم للحكومة الشيعية التي يرئسها رئيس وزراء العراق المنتهية ولايته نوري المالكي.

فكل منهم يرغب برحيل المالكي كما أن جيش النقشبندية يدرك بأن داعش

تمثل الفرصة الأفضل للإطاحة بنظام بغداد المدعوم من إيران. وكما قال الصحفي السابق والباحث الأقدم في منظمة حقوق الإنسان لينا دايلر في تقرير نشره من العراق حول انتهاكات داعش لحقوق الإنسان واضطهادهم للشيعية والأقليات الدينية هناك "كان

سيطرت داعش على أراضٍ شاسعة من العراق بفضل التحالف المفاجئ مع قدامى الضباط العلمانيين في جيش صدام حسين. ولكن هذه الشراكة اليوم في طريق الزوال مما يقدم فرصة حقيقية أمام واشنطن لإيقاف تقدم الجماعات الإرهابية دون الاعتماد فقط على الضربات الجوية الأمريكية أو على القوات العسكرية البرية.

إن الجماعات الموالية لصدام والتي تعرف اليوم بجيش رجال الطريقة النقشبندية ساعدت داعش في تحقيق بعض انتصاراتها خصوصاً عند احتلال الموصل. وهي أيضاً قدمت للجيش الإرهابي

الذي يتكون أغلبه من المقاتلين الأجانب جرعة قيمة من المصداقية السياسية المحلية في العراق. وقد تشكل جيش النقشبندية كجماعة مقاومة عام ٢٠٠٦ من البعثيين السابقين وضباط الجيش المتقاعدين وبقيادة نائب الرئيس العراقي المخلوع عزت الدوري



المدن العراقية الغربية الرئيسية بضمنها تكريت التي سقطت بعد يوم من سقوط الموصل. ولكن الموصل كانت هي الجائزة الرئيسية والنقطة الاستراتيجية المهمة لأنها كانت المقر الرئيس للنخب السنية التي ترغب برحيل المالكي. وبعد احتلال الموصل قامت داعش بتنصيب الضابط السابق في الجيش العراقي أزهري العبيدي كحاكم جديد على الموصل، كما نصبت الضابط السابق الآخر أحمد عبد الرشيد حاكماً على تكريت، الذي قاد معارك البعثيين وداعش ضد الجيش العراقي، وبذلك أصبح حلفاء داعش الجدد الوجه السياسي الأمثل لاحتلالهم مدن العراق.

ويرى كنيث بولاك وهو زميل في مركز دراسات الشرق الأوسط بأن قادة النقشبندية "لديهم تاريخ طويل في إدارة العراق لذلك هم يشعرون بأن لديهم الحق الطبيعي

لممارسة السلطة على الشعب". ولكن هذا التحالف يبدو أنه يتجه لأن يكون قصيراً جداً، فبعد أيام قليلة من احتلالهم للموصل تورط مقاتلو داعش بتبادل لإطلاق النار مع البعثيين السابقين، مما خلف سبعة عشر قتيلاً كما نشرت صحيفة النيويورك تايم. بعدها وفي بداية تموز قام مقاتلو داعش باختطاف عدد من ضباط الجيش العراقي المتقاعدين من منازلهم بسيارات الدفع الرباعي المظلمة وفق ما نقلت وكالة رويتر. وقد ذكرت عائلات الضباط وبعض المواطنين بأن داعش اعتقلت أكثر من ٦٠ ضابطاً من البعثيين السابقين الذين تعددهم معارضين لمشروع



بين البعثيين وداعش زواج مصلحة في بداية استيلائهم على الموصل، فداعش قدمت للبعثيين القوة في مقابل حصولها على الشرعية المحلية من قبل البعثيين". ولكن الزواج قد أبطل اليوم وهذا لصالح واشنطن وبغداد. **فهناك علامات في الآونة الأخيرة تشير إلى نمو الانقسام بين القيادات العليا في النقشبندية وداعش التي شنت الحملات الإرهابية الكثيرة على القوات الأمريكية. فإذا أنهى جيش النقشبندية العقد مع داعش وساعد الحكومة العراقية والقوات الأمريكية**

على مقاتلة الإرهاب فإن ذلك من شأنه أن يقطع شوطاً كبيراً في استقرار البلد وربما يقود لمصالحة سياسية أوسع يشترك من خلالها السنة في حكومة شيعية أكثر شمولية. وسيمثل ذلك مفارقة واضحة، إن لم تكن مؤلمة، للولايات

المتحدة التي دخلت حرباً لمدة إحدى عشرة سنة للإطاحة بالدكتاتورية في العراق ومن ثم نفذت حملة واسعة النطاق لاجتثاث البعثيين أبعدت من خلالها مئات الآلاف من الخبراء السنة التكنوقراط وكبار قادة الجيش.

تابع المسؤولون الأمريكيون عن قرب ولأشهر، التحالف الإسلامي البعثي وحالما سقطت الموصل كان من الواضح انتظار جيش النقشبندية لمقاتلي داعش، إذ **نقلت التقارير بأن مقاتلي داعش سرعان ما اختفوا وتم إبدالهم برجال مسلحين وضباط سابقين مواليين للبعث، وهي مجموعات كان لها نفوذ فعلي في**

دولة الخلافة الإسلامية وإلغاء الحدود.

والضباط السابقين ففيهم القوميون السنة من الذين شنوا حملات دموية ضد القوات الأمريكية، والميليشيات العشائرية. "فهم مجموعة سيئة من الناس" كما يقول بولوك وفيهم عناصر شديدي العنف والطائفية لا يمكن التصالح معهم كما ظهر لدى القوات الأمريكية أثناء الحملات العسكرية عام ٢٠٠٧.

ولكن الأمر الجيد هو أن اعتقاد النقشبندية حول الاستفادة من صفقة التحالف مع قوة داعش الإرهابية قد ضعف. فرغم أن لديهم مصالح مشتركة إلا أن النقشبندية لم يقدروا مدى خطورة داعش عند تشكيل هذا التحالف الهش كما يقول كارتينشاين-روس. فتكتيكات داعش وحشية جداً ولهذا تم طردهم من تنظيم القاعدة وانفصلوا عن مقاتلي المعارضة السورية التي كانت تركز على الإطاحة بنظام الأسد وليس إيجاد دولة إسلامية جديدة. والسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن أن ينفصل جيش النقشبندية عن داعش دون إشعال حرب شاملة، خسارته فيها أكيدة؟ فداعش أقوى بكثير من جيش النقشبندية كما يرى كارتينشاين - روس. ولكن هناك صدعاً يمكن أن تستغله الولايات المتحدة. وذلك يتطلب بناء بعض التحالفات السياسية مع الموالين السابقين لصادام. وقد يعد ذلك الخيار الأقل سوءاً ويمكن أن يجنب الولايات المتحدة خوض حرب أخرى في العراق. ويرى تايلور بأن "عزل البعثيين والنخب السننية الأخرى لأنفسهم عن هذا التحالف البغيض يعد أمراً جيداً، ليس فقط من الناحية السياسية ولكن أيضاً من ناحية إيقاف آفة داعش من احتلال مناطق أكبر في العراق وترويع سكانها".

وصارت الانقسامات الايديولوجية في هذا التحالف أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة. ففي أواخر تموز أصدر جيش النقشبندية بياناً يدين الطائفية واضطهاد الأقليات الدينية بضمنهم المسيح والاييزيديين الذين فروا بحياتهم من سنجار خوفاً من تعرضهم للقتل على أيدي مقاتلي داعش، مما حفز الرئيس اوباما بالموافقة على القيام بضربات جوية لإيقاف الإبادة الجماعية المحتملة على الأقليات. **وبينما لم يشير البيان إلى الخروج من تحالفهم مع داعش فإن المحللين يرون بأن البعثيين والنخب الحاكمة السابقة أبعدت نفسها عن الجماعات الإرهابية وأدانت تكتيكاتها بطريقة غير مباشرة.** ورغم أن "الكلام ملتبس جداً ولكن ما يتحدثون عنه كان واضحاً" كما قال الزميل البارز في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية دايفد كارتينشين - روس.

وكلا الطرفين يجب أن يعلم بأن زواج المصلحة هذا اقترب من الطلاق "فالبعثيون يريدون الإطاحة بالمالكي لاستعادة بعض مكانتهم ومشاركتهم السياسية التي فقدوها منذ الإطاحة بصادام. وهو هدف مختلف تماماً عن هدف تأسيس الخلافة" كما قال تايلور، "والعديد من البعثيين يرون بأن داعش مجموعة إرهابية متزمتة وقد بدأ البعثيون بإدراك خطأ حساباتهم بإمكانية العمل مع داعش".

"إن انفصال داعش عن النقشبندية أمر جيد دون شك" كما يرى دانيال بايمن مدير البحوث في مركز الشرق الأوسط بل هو النتيجة الأفضل للحكومة العراقية من أجل استقطاب السنة الأقل تعصباً - الذين يمثلهم البعثيين - إلى الحكومة الجديدة. ولكن ذلك لن يكون سهلاً لأن النقشبندية ليسوا فقط من التكنوقراط



مساعدة رئيس الوزراء العراقي القادم على اغتنام الفرصة

الكاتب: مايكل نايتس / زميل لبيفر في معهد واشنطن ومقره في بوسطن

نقلًا ملخصًا عن معهد واشنطن

٢٠١٤/٨/١٥

هناك علامات مشجعة تشير إلى أن الولايات المتحدة ستجد في رئيس الوزراء العبادي شريكاً متمكناً، ويبدو من الواضح أن هذا المهندس والسياسي المخضرم في "حزب الدعوة" من مواليد بغداد يختلف اختلافاً كبيراً عن نوري المالكي، ومن أبرز هذه الاختلافات: اتصاله المحدود بإيران وانفتاحه على السنّة واهتمامه عملياً بكل جانب من جوانب التنمية الاقتصادية والبشرية في العراق ولكنه لا يتمتع بسجل طويل في مجال الأمن ويتحدث الإنكليزية بطلاقة، لذلك فإن صفات العبادي الشخصية والمهنية مشجعة جداً، وإذا صادق البرلمان على اختياره وتم تقديم الدعم القوي له من قبل الشركاء الدوليين، ربما سيتمتع العبادي بأفضل القدرات القيادية بين رؤساء وزراء العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين

ويُشار إلى أن اختيار العبادي يمثل إحدى التطورات الأخيرة التي من شأنها أن تحسن بشكل ملموس من الوضع الاستراتيجي للدولة العراقية وشعبها، ويشمل ذلك:

- الحرب الكردية ضد تنظيم «داعش»: تركز "حكومة إقليم كردستان" كامل جهودها على

مكافحة «داعش». فقبل

إعلان مسعود برزاني الحرب

"حتى الرمق الأخير"، كان

أكراد العراق يقفون على

الهامش؛ ولو استمروا بذلك

الموقف، لكانت العلاقات مع

بغداد قد ازدادت توتراً حيث

إن العراق يخوض معركة

حياة أو موت مع «داعش». أما الآن، فبات

هناك عدواً مشتركاً لكافة الأطراف الفاعلة في

في ١٤ آب/أغسطس، سحب رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ترشيحه رسمياً لإعادة تعيينه لولاية ثالثة "حفاظاً على وحدة العراق واستقراره".

وأفسحت هذه اللفتة الطريق أمام رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي لبدء عملية تشكيل حكومة جديدة يجب أن تحظى بمصادقة الأغلبية المطلقة

في البرلمان (١٦٥ مقعداً

من ٣٢٨)، وذلك بحلول ١٠

أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم

من أن المساومات حول

الحقائب الوزارية ستواجه

نصيبتها من العوائق، إلا أنه

تمت تسوية المسألة الرئيسية

إلى حد كبير، وهي تعيين

العبادي، مما يسمح للولايات المتحدة وغيرها من

الأطراف بتكثيف دعمها لرئيس الوزراء المقبل.



الاختلافات الرئيسية عن المالكي

من دون التطرق من جديد إلى سيرة حيدر العبادي، يبدو من الواضح أن هذا المهندس والسياسي المخضرم في "حزب الدعوة" من مواليد بغداد يختلف اختلافاً كبيراً عن نوري المالكي. ومن أبرز هذه الاختلافات:

- اتصال محدود بإيران: على عكس المالكي وغيره من كبار المعارضين في "حزب الدعوة"، قضى حيدر العبادي عقوداً في المنفى في المملكة المتحدة بشكل حصري تقريباً وليس في إيران أو سوريا أو لبنان. ففي الوقت الذي هرب فيه العديد من المعارضين الشيعة إلى إيران في أوائل الثمانينيات، توجه العبادي مباشرة إلى بريطانيا في عام ١٩٧٧. ويُقال إن علاقاته مع إيران محدودة جداً، وإنه لم يزر الجمهورية الإسلامية في السنوات التي تلت الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.



- الانفتاح على السنة: على الرغم من أن العبادي قد فقد شقيقين له على يد نظام صدام حسين، إلا أنه أظهر انفتاحاً نسبياً تجاه السنة في العراق. فبعد التفافه حول الجوانب الأشد صعوبة من السياسة المعارضة، يتمتع الآن بنظرة أقل صرامة وقسوة من تلك التي مثلها نوري المالكي. وفضلاً على ذلك، لدى العبادي أرضية ايديولوجية مشتركة مع العديد من القوميين العرب السنة كما أنه يفهم أيضاً مستويات التسامح الشيعي والكردي حول

حكومة الوحدة الوطنية وهي تتعاون بشكل متزايد لمكافحة الإرهابيين.

- التدخل الدولي: أصبحت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أكثر انخراطاً في مكافحة داعش عبر توفير الدعم العسكري والإنساني لـ "حكومة إقليم كردستان" والأقليات في شمال العراق. فقد كانت الضربات الجوية الأمريكية الانتقائية حاسمة في حماية الأيزيديين في جبل سنجار، على أمل أن تبقى عاملاً أساسياً في حماية الأقليات وتعزيز فرص الهجمات المضادة للعراق و "حكومة إقليم كردستان".

الانتقال السلمي للسلطة: تلقى العالم تأكيداً

واضحاً بأنه سيتم استبدال المالكي بمرشح جديد يبدو أنه يتمتع بتأييد محلي ودولي قوي. إن هذا الوعد بانتقال السلطة بشكل سلمي وسريع نسبياً يجب أن يفتح الباب على مصراعيه أمام عقد الصفقات في الداخل

- واستقطاب دعم دولي للبلاد في وقت هي بأمس الحاجة إليه. وإذا تمكنت الحكومة المقبلة من الحفاظ على الزخم، يمكن لهذه السلسلة من التطورات الإيجابية أن تشكل نقطة تحول في الأزمة التي يمر بها العراق في عام ٢٠١٤. إذ ستكون القيادة التي يوفرها رئيس وزراء جديد مسألة حيوية، كما تبرز علامات مشجعة تشير إلى أن الولايات المتحدة ستجد في رئيس الوزراء العبادي شريكاً متمكناً.

البرلمان على اختياره وتم تقديم الدعم القوي له من قبل الشركاء الدوليين، ربما سيتمتع العبادي بأفضل القدرات القيادية بين رؤساء وزراء العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين.

أولويات لانخراط الولايات المتحدة

نظراً لاحتمال المصادقة على تعيين حيدر العبادي، يتعين على الولايات المتحدة الشروع معه بأعمال دبلوماسية تحضيرية قدر المستطاع. من هنا، لا بد من إطلاق مبادرات ملموسة للإشارة إلى النية الحسنة للحكومة التي يقودها الشيعة تجاه الأكراد والعرب السنة:

- **بناء حكومة جديدة:** لم يصبح العبادي بعد رئيساً للوزراء، لذا قد يساعد دعمه في الوقت الراهن على تجنب الزلازل السياسية. على سبيل المثال، يمكن لجهوده التي تسعى إلى جمع ١٦٥ صوتاً أن تفشل (مما يحتمل أن يبقى المالكي رئيس حكومة تصريف أعمال إلى أجل غير مسمى)، أو قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً مما سيسمح لداعش بتوطيد قبضتها على شمال العراق. وحتى لو تمت المصادقة على تعيينه بسرعة، فإن الحكومة الجديدة ستكون متصدعة وتعاني من عيوب قد تؤدي إلى إضعاف أدائها أو انهيارها في وقت لاحق. لذا، **يجب على الولايات المتحدة مساعدة العبادي على اغتنام هذه الفرصة والعمل بسرعة على بناء حكومة في إطار روح من الجهود الوطنية ضد «داعش».**
- **صفقة تقاسم العائدات بين بغداد و "حكومة إقليم كردستان":** إذا كانت هناك نقطة ضعف في العبادي كمرشح، فهي أن **علاقاته مع**

إعادة تأهيل البعثيين السابقين.

• **تركيز أوسع يتخطى الجانب الأمني:** قضى حيدر العبادي أكثر من عشرين عاماً في القطاع الخاص في بريطانيا أدار خلالها مشاريع استثمارية وهندسية ناجحة. لذا فهو مهتم عملياً بكل جانب من جوانب التنمية الاقتصادية والبشرية في العراق ولكنه لا يتمتع بسجل طويل في مجال الأمن. وهذا يجعله نقيضاً للمالكي الذي لم يكن مهتماً بمعظم جوانب الحوكمة وركز الكثير من وقته بقصر نظر على الشؤون الأمنية. وفي ظل حكم العبادي سيتحول موضوع الأمن من عمل فردي إلى جهد جماعي، مع كل ما يحمله ذلك من الإيجابيات والسلبيات.

• **متحدث تطلق بالإنكليزية:** مرت ثماني سنوات منذ أن قاد العراق رئيس وزراء غير قادر على التحدث باللغة الإنكليزية. فقد تمتع رئيس الوزراء السابق المالكي بقدرة خاصة باللغة العربية تجلت من خلال كلماته، وكان مشهوراً بحبه للمحادثة. وبالتالي فإن **حاجز اللغة قد أبعده عن القادة الأمريكيين وجعله غامضاً بشكل شخصي، ولن يكون حيدر العبادي أبداً كذلك. وقد يتزعم العراق الآن رئيس وزراء قادر على تكوين علاقات مع كبار القادة في الولايات المتحدة والعالم.**

وعلى الرغم من أن العبادي سيكون محاطاً بقيادة فصائل أقوياء، إلا أن كبار المسؤولين التنفيذيين عادة ما يجمعون ويمارسون المزيد من النفوذ والسيطرة من تلك التي ينوي شركاؤهم منحهم إياها. ومن هذه الناحية فإن صفات العبادي الشخصية والمهنية مشجعة جداً. وإذا صادق

تشكل أفضل فرصة لدحر تنظيم داعش. كما تفسح المجال للحصول

على دعم من الحكومة الاتحادية فضلاً على دعم دولي أوسع لقوات "حكومة إقليم كردستان".

وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع العبادي على

الاستفادة من الدروس السابقة حول الإصلاح

الأمني من السنوات الأخيرة للوجود العسكري

الأمريكي في العراق. على سبيل المثال، يمكنه

دعم إعادة هيكلة القيادة العسكرية على المستوى

الرفيع والمتوسط بناءً على الجدارة، فضلاً على

دمج السنّة في الهياكل الأمنية المحلية.

الإصلاح القضائي: ستستغرق مختلف الإصلاحات

القضائية والأمنية التي طالب بها السنّة وقتاً لتنفيذها،

لذا يجدر بالعبادي أن يبعث برسائل مبكرة تشير

إلى أن حكومته ستتبع نهجاً مختلفاً عن ذلك الذي

اتبعتة بغداد سابقاً من حيث الاستهداف السياسي

لهذه الفئة. وربما كان المثال الأفظع لهذه السياسة

هو توجيه تهم الإرهاب إلى وزير المالية السني

رافع العيساوي في كانون الأول ٢٠١٢. وقد

اعترضت الولايات المتحدة علناً في ذلك الوقت

على تلك الاتهامات وينبغي عليها القيام بذلك مرة

أخرى. فإلى جانب كونه أحد السياسيين السنّة

الأكثر شعبية في العراق وضحية رمزية لحكومة

نوري المالكي، يلقي العيساوي دعماً قوياً من

تركيا والأردن ودول الخليج العربي. وبالتالي، من

خلال رفع التهم الموجهة إليه وإعادته إلى منصب

وزاري بارز، ستبعث بغداد برسالة هامة إلى

السنّة في العراق وأماكن أخرى. وبدوره، يمكن

أن يساعد ذلك على إعادة بناء ثقة السنّة بالحكومة

وتعزيز مشاركتهم في الحرب ضد «داعش».

الأكراد قد توترت بشأن مسألة تقاسم العائدات.

ويشكل ذلك عامل قلق لأن هذه القضية ستمثل

أولوية بالنسبة للحكومة الجديدة، أي التوصل

إلى اتفاق بشأن قيام بغداد بإعادة المدفوعات

الشهرية لـ "حكومة إقليم كردستان"، والتي

تم حجبها خلال غالبية أشهر هذا العام بسبب

الخلافات حول إدارة العائدات من صادرات نفط

"حكومة إقليم كردستان". وكانت الحكومة في

بغداد والأكراد قد اقتربا إلى حد كبير من تنفيذ

اتفاق تقاسم العائدات بوساطة الولايات المتحدة

في آذار/ مارس، الأمر الذي كان سيؤدي إلى

انخفاض كبير في التوترات. يُشار إلى أن هذه

الصفقة ما تزال مطروحة على الطاولة وتمثل

حلاً مناسباً لكافة الأطراف، أي بغداد و "حكومة

إقليم كردستان" وشركات النفط والمجتمع

الدولي. **إن تشكيل حكومة وحدة وطنية وبذل**

جهود مشتركة لمحاربة تنظيم «داعش» غير

وارد في الوقت الذي تحرم فيه بغداد الأكراد

من المال وتقااضي المشتريين لنفطهم، وبالتالي

فإن التوصل إلى اتفاق أمر لا بد منه. وفي هذا

السياق، يتعيّن على واشنطن الضغط بالفعل على

العبادي لإعادة العمل بتقاسم العائدات بصفتها

أولوية قصوى.

الإصلاح الأمني: دعمت الولايات المتحدة علناً

إعادة تنظيم القطاع الأمني في العراق بغية منح

الأطراف المحلية الأولوية في التوظيف والسيطرة

العملياتية لقوات الأمن، مع توفير الحكومة

الاتحادية للموارد المالية والدعم عند الحاجة. إن

هذه المعادلة التي تقوم على إبقاء الجيش العراقي

إلى حد كبير خارج المجتمعات العربية السنّة

حان الوقت لتغيير افتراضات الولايات حول الإرهاب والأمن والعراق

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

الكاتب: مايكل روبن/ باحث مقيم في معهد أريكان انتربرايز (AEI)

معهد المشروع الأمريكي - ١٣ / ٦ / ٢٠١٤

هناك حقائق يجب إدراكها جيداً: القاعدة لم تمت وليست بطريقها للموت، الإرهابيون لا تحفزهم فقط المظالم التي يتعرضون لها ولكن تحفزهم أيضاً ايديولوجياتهم، البعثيون والقاعدة يعملون معاً، بالغ البنتاغون والبيت الأبيض بقدرات وتدريب القوات العراقية لتبرير الانسحاب، إن مكافحة الإرهاب دون وجود قوات على الأرض يعد وصفاً فاشلاً، ما زال الكرد مترددين بإعلان الاستقلال

تنظيم القاعدة. والمكتب البيضاوي يعزل جميع الرؤساء ولكن من المهم الإصغاء للآراء المعارضة كذلك.

٢- هذا هو الوقت لإدراك أن الإرهابيين لا تحفزهم فقط المظالم التي يتعرضون لها ولكن تحفزهم أيضاً ايديولوجياتهم. فالدبلوماسيون يفهمون الإرهاب من خلال عدسات المظالم، وهذه فكرة مطمئنة لأنها

توحي بأن إنهاء المظالم سيحل مشكلة الإرهاب. وداعش لديها ايديولوجية شمولية لا هوادة فيها ولا يمكن المصالحة معها. هناك من يجادل بأن القاعدة تقاوم في العراق نتيجة للاحتلال الأمريكي في العراق: فهل تقاوم القاعدة اليوم لأن الأمريكيين لا

يحتلون العراق؟ كلا إنهم يقاتلون بسبب معتقداتهم.

٣- البعثيون والقاعدة يعملون معاً. الأمريكيون يرغبون بوضع الخصوم في فئات غير مرنة: المسيحيون والمسلمون، الشيعة والسنة، والإسلاميون والعلمانيون. ليس هناك فئة مطلقة، فإيران المسلمة تتحالف مع

إن سقوط الموصل صدم كلا من العراقيين والأمريكان على حد سواء. ففي أقل من ٢٤ ساعة اجتاحت داعش آلاف الأميال المربعة واستولت على ملايين الدولارات وجعلت ملايين الناس تحت سيطرتها. والجيش العراقي كان في حالة يرثى لها والإرهابيون مستمرين في زحفهم وإيران تستعد للتدخل. من الواضح أن الانسحاب

الأمريكي من العراق لم يجلب السلام للعراقيين كما وعد البيت الأبيض. قد يحكم التاريخ على حكمة قرار جورج بوش بغزو العراق والإطاحة بصدام حسين ولكن ما يواجهه الوضع العراقي الحالي لا مفر منه.

إن زحف المتمردين في شمال العراق يجب أن يغير الافتراضات الأمريكية حول الإرهاب والأمن وحتى العراق:

١- من المهم إدراك بأن القاعدة لم تمت وليست بطريقها للموت. وهذا قد يبدو واضحاً ولكن أغلب الصحفيين الذين يقابلهم اوباما بشكل خاص هم من يؤكدون على ضعف



٥- مكافحة الإرهاب دون وجود قوات على الأرض هو وصفة فاشلة. مكافحة تنظيم القاعدة على الأمد الطويل لا تتطلب فقط تصورات على أرض الواقع ولكن أيضاً استخبارات بشرية. ومن المهم معرفة أين سيتجه الهدف في المستقبل البعيد وليس القريب فقط. وحقيقة أن اجتياح داعش للموصل فاجئ كلا من العراقيين والأمريكان يبين مدى ضعف الاستخبارات الأمريكية في العراق.

٦- القومية الكردية - على الأقل لدى القادة الكرد - هي نظرية أكثر من كونها واقع. صحيح مع اجتياحهم لكركوك "قدس الأكراد" كما يقولون قد اقتربوا من تحقيق حلمهم بكركوك وثورتها النفطية ولكن الكرد ما زالوا مترددين بإعلان الاستقلال. قد يكون السبب هو خوف القادة الكرد من خسارة حصتهم من نفط الجنوب أو خسارة دعم بغداد. قد يتحقق الاستقلال ولكن من حق الشعب الكردي أن يتساءل إن لم يكن الآن فمتى؟ البرت اينشتاين عرّف الجنون بأنه فعل الأشياء نفسها مع توقع نتائج مختلفة في كل مرة. وللأسف دون إعادة اعتبار الحكمة القديمة التي تعتمد عليها



الولايات المتحدة في سياساتها فإنها متجهة لإعادة الأخطاء السابقة نفسها.

الأرمن المسيح ضد الأذربيجانيين المسلمين. وإيران الشيعية تدعم طالبان السنية. قد يكون البعثيون



علمانيون والقاعدة إسلاميون ولكنهم في التمرد الحالي يعملون معاً. فسكان الموصل وتكريت هم من المحاربين القدامى ومن الحرس الجمهوري لصدّام يعملون يداً بيد مع داعش. وهناك بعض الإشاعات حول عودة عزت الدوري إلى الموصل وهذا ليس مفاجئاً، **فمنذ عقد من الزمن عندما مكّن باتريوس البعثيين في الموصل كانت النتيجة اجتياح الإسلاميين للمدينة وقد سلمهم شركاء باتريوس البعثيون مفاتيحها.** فهناك سبب لإصرار الحكومة العراقية والقادة الشيعة على قانون اجنتاث البعث.

٤- مبالغة البنتاغون والبيت الأبيض بقدرات وتدريب القوات العراقية. فالاعتراف بالفشل في تدريب والإشراف على القوات العراقية سينيهي بعض الوظائف، لذلك تغاضى الجنرالات عن هذا الضعف. كما أن مليارات الدولارات أهدرت، فاعتنق البيت الأبيض فكرة قدرات الجيش العراقي العالية ليبرر انسحابه. والواقع غير ذلك تماماً لذلك فالسؤال المطروح الآن أمام الرئيس اوباما فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم الإيمان الأعمى نفسه ببرامج تدريب الأفغان قبل مغادرتهم لها.

المخابرات التركية رسمت حدود دولة "داعش" بإشراف بريطاني

متابعة وارع

على الموصل وتقدمه نحو أربيل. وتابع معلقون دستوريون، أن الدستور العراقي يسمح بإقامة دول اتحادية داخل حدود البلاد وهو ما يسعى إليه تنظيم "داعش" داخل العراق. من جانب آخر قالت الصحيفة إن الجماعات السنية لم تطالب حتى الآن بإنشاء دولة فيدرالية وخاصة مع استمرار سيطرة الحكومة المركزية العراقية قانوناً على المناطق غير الكردية وهو ما تحاول "داعش" تغييره الآن من خلال إنشاء مناطق حكم سني متفرقة بأعمال الإرهاب والقتل. ووفقاً للخريطة المسربة من قبل الحزب فإن الدولة المزمع إنشاؤها تقع حدودها بين الموصل العراقية والحدود الأردنية، وجزء من شمال سوريا إن أمكن ذلك، فيما يتم تقاسم بعض المناطق الأخرى المثيرة للجدل بين الأكراد والسنة في العراق.

بعد سلسلة فضائح الفساد الذي يعصف بتركيا، وفي أول فضيحة للرئيس المنتخب رجب طيب أردوغان، نشرت صحيفة "ادينلك ديلي" التركية أمس، خريطة حصلت عليها من مصادرها الخاصة، توضح خطة "حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا الذي يتزعمه أردوغان، لإنشاء دولة حكم ذاتي سنية متشددة داخل أراضي العراق. وأوضحت الصحيفة التركية، أن الحزب الحاكم هناك يدعم عمليات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بالعراق لتحقيق هذا المشروع، وهو يتم بغطاء وإشراف استخباراتي بريطاني. وقالت الصحيفة التركية: إن رئاسة الوزراء أصدرت تعليمات للاستخبارات وهيئة الأركان، بإعداد خطة لإقامة دولة حكم ذاتي سني داخل العراق بعد سيطرة تنظيم "داعش"

من يدعم "داعش" تقنياً؟

موقع الاتجاه متابعة

وداعش وباقي التنظيمات المرتبطة بهما في سوريا. ما زالت شبكة القيادة والسيطرة تعمل في جبهة النصر و داعش بشكل ممتاز، وآخر دليل هو الهجوم على مواقع الجيش اللبناني في

يشير مجرى العمليات العسكرية خلال ثلاث سنوات في سوريا وشهرين في العراق إلى أن أياً من الجيشين في كلا البلدين لم يكن قادراً على اعتراض اتصالات داعش في العراق، والنصرة

داعش بدقة قبل أن تهجر المسيحيين والأيزيديين، كما فعلت عندما تهددت مناطق استثمارات شركات النفط الأميركية في كردستان العراق. بشكل أبسط، كان ممكناً للولايات المتحدة التي لا يجادل أحد في تقدمها التكنولوجي في قطاع الاتصالات والمعلوماتية، أن تعطل نظام الاتصالات والانترنت والقيادة والسيطرة لدى داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى. تسمح هذه المعطيات التقنية بطرح أسئلة سياسية وأهمها من يدعم داعش والنصرة - أي القاعدة - تقنياً؟ من أين حصلت داعش الإرهابية على هذه الإمكانيات الضخمة والمتقدمة في قطاع الاتصالات والانترنت خصوصاً لجهة حمايتها من الاعتراض؟ لماذا لا تساعد الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة في تعطيل اتصالات هذه التنظيمات التي تضعها على لائحة الإرهاب.

عرسال واحتلال تلك البلدة اللبنانية ثم الانسحاب منها، بعد اتخاذ قرار من قادة التنظيمات. تبين من أحداث عرسال أن اتصالات داعش والنصرة تعمل على أفضل حال وأن نظام القيادة والسيطرة يعمل بشكل طبيعي في حدود سلسلة جبال لبنان الشرقية على الرغم من أنها منطقة غير مأهولة! كما تبين في عملية احتلال الموصل استمرار نظام الاتصالات لدى داعش من دون عوائق، وتوافر معدات تقنية عالية لدى هذه الجماعات مكنته من التشويش على الجيش العراقي. ومن اللافت أن شبكة إخبارية بثت تقريراً حول إخلاء نساء وأطفال من الطائفة الأيزيدية بواسطة هليكوبتر أمريكية من قرب جبال سنجار لإنقاذهم من مصيرهم المحتوم على يد داعش، واستقدمت معلقين للحديث عن هذه المهمة الإنسانية. لم يسأل أحد من المعلقين عن الطائرات من دون طيار التي كان يمكن استخدامها من أجل قصف مواقع

دول أوروبية قامت بتسليح "داعش" تحت إشراف "الناتو"

صوت الجالية العراقية

وأوكرانيا. وأوضحت المصادر أن مخابرات حلف الناتو سهلت عملية نقل تلك الأسلحة من وإلى أوروبا تحت ستار الإمدادات الإنسانية إلى سوريا. وأكدت المصادر أن داعش بدأت طلب الأسلحة والمعدات العسكرية في عام ٢٠١٣، لافتة إلى أن تركيا ويوغوسلافيا كان لهما دور كبير في عملية تسليح داعش الإرهابية.

كشفت صحيفة وورلد تريبيون الأميركية عن تزويد بعض دول أوروبا الشرقية أسلحة إلى جماعات داعش الإرهابية وبتسهيل من حلف الناتو. ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية قولها إن التنظيم طلب أسلحة مضادة للدبابات وصواريخ ومدافع الهاون ودرع وأجهزة اتصالات من دول بلغاريا وكرواتيا ورومانيا



لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز